

Distr.: Limited
9 November 2007
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٨ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنمية الموارد البشرية

باكستان*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات،

وإذ تشدد على أن العلم والتكنولوجيا يشكلان عنصرا بالغ الأهمية في تنمية الموارد البشرية، يمكن أن يعزز الفرص المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تلاحظ الفجوة التكنولوجية الهائلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

وإذ تشدد على ضرورة سدها على وجه الاستعجال،

وإذ تقر بأن العولمة والتواصل والترابط عوامل تعمل على الإسراع بخطى الابتكار

التكنولوجي، الأمر الذي يقتضي من البلدان أن تطور المهارات والمعارف اللازمة لاقتناء الابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



وإذ تقرر أيضا بأن قدرة البلدان النامية محدودة على اقتناء المعارف والابتكارات التكنولوجية وتكييفها ونشرها، وإذ تؤكد أهمية تقديم المجتمع الدولي للمساعدة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية وفي مجال التمكين من الوصول إلى التكنولوجيا،

وإذ تشدد على أهمية تسهيل الوصول إلى المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي على نحو فعال والتكاليف ومنصف،

وإذ تؤكد أن التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا له أهمية أساسية فيما يتعلق بالمعرفة والابتكار التكنولوجيين، وإذ تعترف بالقيود التي تواجهها البلدان النامية في هذا الشأن،

وإذ تشدد على أهمية الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية في سياق استراتيجيات وطنية تتركز على المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي، توازرها بيئة دولية تمكنها من بلوغ أهدافها،

وإذ تشدد أيضا على أنه فيما تقع المسؤولية الأولى عن تحديد وتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية على عاتق الحكومات، فإن الحاجة تدعو إلى تقديم المجتمع الدولي لكامل الدعم في هذا الجهد،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - تشجع الحكومات على أن تجعل من المعرفة والتعلم في المجال التكنولوجي أولوية من أولويات استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية، وتحث البلدان المتقدمة النمو على توفير فرصة الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة بأسعار رخيصة؛

٣ - تشجع أيضا الحكومات على بناء قدرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على نحو منصف من أجل تحسين الكفاءات المهنية والمهارات التقنية، وعلى تهيئة بيئة تمكن من التعلم مدى الحياة، حسب ما جاء في جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات^(٢)، الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وتعيد تأكيد الدور البالغ الأهمية للمجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن؛

٤ - تشدد على أهمية توظيف الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في البلدان النامية من أجل تطوير قاعدة تكنولوجية وخلق المعرفة والابتكار بما يتلاءم مع الاحتياجات

(١) A/62/308.

(٢) A/60/687.

المحلية، وفي هذا الشأن تدعو إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال أنشطة البحث التعاوني؛

٥ - **تؤكد بقوة** ضرورة إقامة صلات متينة بين أصحاب المصلحة المعنيين في أوساط التعليم والصناعة لكفالة وفاء المناهج والبرامج التعليمية بالاحتياجات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتدعو إلى تقديم الدعم الدولي من أجل التعليم العالي في البلدان النامية؛

٦ - **تشدد** على أهمية التدريب التكنولوجي والمهني في زيادة التعلم والابتكار التكنولوجيين، ومن أجل تشجيع إقامة المشاريع اللازمة للتنمية التكنولوجية؛

٧ - **تشجع** الشراكات مع الشبكات ومرافق البحث دون الإقليمية والإقليمية والدولية ومع وسائر المؤسسات ذات الصلة في سبيل الوصول بجهود البحث إلى مستواها الأمثل، وتسهيل تقاسم التكاليف، وتحقيق مكاسب متبادلة، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في هذا الشأن؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، لما تبذله البلدان النامية من جهود في رسم استراتيجيات تنمية الموارد البشرية التي تشجع بناء القدرات التكنولوجية؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وبخاصة بشأن الدروس المستفادة ودور المجتمع الدولي في مساعدة هذه الجهود؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الرابعة والستين في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى" البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية".